المبحث التمهيدي

تطور العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة قبل عام ٢٠٠٣

اقترنت الخطوات الأولى لتأسيس دولة الامارات العربية المتحدة بالإعلان الذي صدر عن الحكومة البريطانية عام ١٩٦٨، والخاص باعتزامها الانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد لايتجاوز نهاية عام ١٩٧١، فقد أعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ ابعاد سياسة حكومته تجاه الأعباء التي تتحملها بريطانيا في كل منطقة الشرق الأقصى والخليج العربي[١].

تم اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٨ تموز ١٩٧١، والموافقة على الدستور المؤقت لتلك الدولة الذي تقرر ان يسري لمدة خمس سنوات ابتداءً من اليوم الثاني من شهر كانون الاول ١٩٧١[٢]. وتم قبول دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٧١ عضوا في جامعة الدول العربية، وبتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٧٢ قبلت عضوا في هيئة الامم المتحدة.

وبعد قيام بريطانيا بالانسحاب العسكري من الخليج العربي، بدأت ايران بالعمل الحثيث للحصول على مكاسب من وراء الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، فكانت تسعى الى ضم البحرين والجزر العربية الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) لها. اما العراق فكان يسعى بكل جهده لمنع أي وجود أجنبي في الخليج العربي.

رسمت سياسة العراق حيال الخليج العربي عموما جوانب من ابعاد التطورات المحلية والاقليمية والدولية، فالعراق دولة خليجية، وكانت سياسته قبل عام ١٩٩٠ قومية وحدوية، وقدراته في توازن القوى الفعلية كبيرة، لذلك كان له وجود في مسيرة تحرر دول الخليج العربي، وأنه وقف بالضد من السياسات التقليدية في أمن الخليج العربي، وقاوم احتلال ايران للجزر العربية الثلاثة بشدة، وتصدى للوجود

---

(١) غانم محمد صالح: البعد السياسي والمستقبل الدستوري للتجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد: (الاول)، تاريخ: ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ (دولة الامارات العربية المتحدة).

العسكري الأجنبي في المحيط الهندي والخليج العربي، وتجابه وتنافس مع ايران في ميدان التسلح، وانفرد في تأميم النفط وتحمس لتصحيح اسعاره[١].

وفي ٣ كانون الاول ١٩٧١ رفعت اربع دول عربية، وهي العراق والجزائر وليبيا واليمن، طلبا عاجلا الى مجلس الامن للنظر في قضية الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، فانعقد المجلس في ٩ كانون الاول ١٩٧١ وتم التباحث في القضية من الدول الاعضاء في المجلس والدول العربية المذكورة، دون ايجاد حل نهائي للقضية في اروقة الامم المتحدة[٢].

لقد دافعت الحكومة العراقية بشدة عن عروبة الجزر الإماراتية الثلاث وطالبت بموقف عربي موحد حيال إيران، وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا محملة اياها مسؤولية احتلال ايران للجزر الثلاث، وقامت بتوجيه مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الإيرانية طالبت من خلالها بسحب قواتها من الجزر وانهاء الاحتلال فورا. كما اكدت الحكومة العراقية على استعدادها لحماية دولة الامارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي الاخرى من سياسة الضم الإيرانية[٣]. ولم تتغير السياسة الايرانية تجاه الدول المجاورة بعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية في شباط عام ١٩٧٩، ومازالت ايران تحتفظ بالجزر الثلاث.

لقد كانت رؤية العراق بصفته القوة العربية الرئيسة في المنطقة للأمن في الخليج العربي تتلخص في رفض صيغ الاحلاف العسكرية الاقليمية، والتأكيد على ابعاد المنطقة عن التدخلات الخارجية، وتأمين حرية الملاحة فيه، وتوطيد الصلات والروابط الاقتصادية والثقافية بين دوله[٤].

وعندما اصدر الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين الاعلان القومي في ٨ شباط ١٩٨٠ الذي مثل التصور السياسي للعراق تجاه أمن الخليج العربي، قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات في ٢٦ شباط ١٩٨٠ بإرسال برقية الى الرئيس العراقي الأسبق، اعلن فيها تأييد دولة الامارات العربية المتحدة للإعلان الذي اعلنه في ٨ شباط ١٩٨٠ حول تنظيم العلاقات بين الاقطار العربية، وقد اكد الشيخ

---

(١) كاظم هاشم نعمة: دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص٤٦٩-٤٧٠.

(٢) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ص٨٢-٨٣.

(٣) أحمد عبد الله بن سعيد: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية- الجامعة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص٤٥٧-٤٥٨.

(٤) أحمد عبد الله بن سعيد: المصدر نفسه، ص١٤٧.

زايد في برقيته (ان دولة الامارات العربية المتحدة تؤكد من واقع ايمانها الكامل بوحدة المصير المشترك تأييدها للإعلان القومي للرئيس صدام حسين الذي جاء في ظروف تتطلب التكاتف والحذر واليقظة)[١].

ان العراق حاول ان يقحم دول الخليج العربية في الحرب، وعد نفسه المدافع العنيد عن الحدود الشرقية للوطن العربي، فعندما بدأت الحرب في ايلول ١٩٨٠ طرح العراق احد مطالبه، وهي اعادة الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة التي احتلتها ايران في عام ١٩٧١.

وحاولت دولة الامارات العربية المتحدة من خلال دول مجلس التعاون الخليجي ان تعتمد على الجانب الدبلوماسي لاحتواء هذه الحرب من خلال اعلانها للقيام بدور الوسيط بين البلدين لإنهاء الحرب. كما اعلنت دولة الامارات في ٢ ايار ١٩٨٢ عن عزمها على القيام بمبادرة سلام لوقف الحرب العراقية- الايرانية. كما قام وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات راشد عبد الله مع وزير خارجية الكويت صباح الاحمد وذلك بناء على قرار المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال اجتماعهم في الرياض في ٣ اذار ١٩٨٣، اذ قدم الوزيران مبادرة الى كل من طهران وبغداد لإمكان الوصول الى تسوية سلمية للحرب وايجاد مخرج للخلافات بين البلدين، فقد وصل الوفد الى طهران في ٧ ايار ١٩٨٣، الا ان هذه المهمة لم تصب حظا كبيرا من النجاح بسبب تصلب الموقف الايراني[٢].

وخلال قمة عمان ١٩٨٧ طرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات مشروعا لوقف الحرب يقضي بأن يبادر القادة العرب في القمة بتفويض ثلاثة منهم ممن يتصفون بموقف محايد للسعي بين العراق وايران، ويصرحوا لهم ان هذا الوفد يكفل حقوق الطرفين وانهم لايمثلون انفسهم بل القادة العرب كلهم فإذا قبلت الوساطة من ايران[٣]:

- اولا: تنسحب القوات للحدود الدولية قبل اندلاع الحرب.
- ثانيا: وقف اطلاق النار بين الطرفين.
- ثالثا: اجراء تحكيم من قبل محكمين مقبولين ومن يثبت عليه الحق لجاره يكون القادة العرب كفلاءه وضامنوه.

---

(١) محمد عبد الحميد حسون: استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢، ص٢٤٦.

(٢) خالد بن محمد القاسمي: التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بلا تاريخ، ص ص٣٥٨-٣٥٩.

(٣) أحمد عبد الله بن سعيد: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

وهكذا يتبين ان دولة الامارات العربية المتحدة بذلت جهودا واضحة في جميع المحافل الدولية من اجل ايقاف الحرب بين ايران والعراق.

وبعد قبول ايران بقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الصادر في ٢٠ تموز ١٩٨٧ القاضي بالوقف الفوري للحرب العراقية الايرانية والدخول في مفاوضات مع العراق برعاية الامم المتحدة، رحبت دولة الامارات العربية المتحدة بالخطوة الايرانية التي اعلنت في ١٨ تموز ١٩٨٨.

وفي ١٨ تموز ١٩٩٠ أبلغ العراق جامعة الدول العربية برسالة رسمية تضمنت اتهام الكويت بسرقة البترول العراقي منذ عام ١٩٨٠، وقضم جزء من أراضيه، ولذلك يطالب العراق الكويت بسداد ٢.٤ مليار دولار عن قيمة النفط المسروق، وقد وصف الرسالة هذا السلوك الكويتي بأنه عدوان عسكري على العراق. كما اتهم كل من حكومتي الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتنفيذ عملية مدبرة لإغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصصها المقررة في منظمة الاوبك وعدت الرسالة ان ما فعلته الحكومتان عدوان عسكري على العراق[١].

وفي ٢ اب ١٩٩٠ أي بعد دخول القوات العراقية الكويت، وقفت دولة الامارات العربية المتحدة موقفا حازما من هذه القضية وطالبت العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وتنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة ذات الشأن، وعندما رفض العراق ذلك شاركت الامارات بالجهد العسكري لتحرير الكويت لاسيما في الحملة الجوية إذ نفذت طائراتها المقاتلة ١٢٣ طلعة جوية كما شاركت القوات البرية في الهجوم البري خلال المدة ٢٤-٢٧ شباط ١٩٩١ وكانت ضمن طليعة القوات التي ساعدت على تحرير الكويت، ولكنها فيما بعد سعت الى تحقيق المصالحة العربية- العربية، وكانت اول دولة عربية تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع العراق عام ٢٠٠٠[٢].

وعقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، رفضت دولة الامارات العربية المتحدة استخدام القوة ضد العراق، وجددت تمسكها بقرار القمة العربية التي عقدت في بيروت شهر أذار ٢٠٠٢ الرافض لاستخدام القوة او التهديد باستخدامها، وفضها لأي عمل عسكري موجه ضد العراق مع التأكيد على المحافظة على الوحدة الوطنية والسيادة الاقليمية للعراق. وبعد قيام القوات الامريكية والبريطانية بشن الحرب على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ واحتلالها العراق والحاقها اضرارا بالأرواح والممتلكات العراقية فقد سارعت دولة الامارات العربية المتحدة الى تقديم المساعدات الانسانية والطبية الفورية الى الشعب العراقي[٣].

---

(١) أحمد عبد الله بن سعيد: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٦، ص٢٢٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ص١٤٦-١٤٧.

ومن الجدير بالذكر ان العلاقات الدبلوماسية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة قد أقيمت منذ قيام الاتحاد عام ١٩٧١ على مستوى سفارة مقيمة، ثم تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفير بعد غزو العراق للكويت، وفي عام ١٩٩٨ تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعلى مستوى قائم بالأعمال، وفي عام ٢٠٠٢ أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى سفير، وبتاريخ ٢٠٠٤/١١/١١ تم تعيين السيد فارس عجيل الياور سفيراً للعراق وقدم أوراق اعتماده بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧، وبتاريخ ٢٠٠٦/١١/١ تم فتح الملحقية الثقافية العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥ أعلن الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان وزير الخارجية الإماراتي اثناء زيارته بغداد إعادة فتح السفارة الإماراتية، وتسمية السيد عبد الله الشحي سفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في بغداد، وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦ حصلت موافقة وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح الملحقية التجارية العراقية. وفي ٢٠٠٩/٢/١ باشرت الملحقية عملها. وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ قدم السفير أرشد توفيق أوراق اعتماده الى الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?.